شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاعات المالية

Upper Egypt Mills Company
ISO 9001/2008
14001/2004
J . S . C

السـادة / البورصـة المصـريـة .

تحية طيبة . . . وبعد

** نتشرف بأن نرفق طيه تقريرى السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريراً في : / /٢٠٢٢

* الزهراء *

رئيس القطـاع المالى

[محاسـب/ أشرف محمد عثمان]

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٢٣٢٣٠٩٧ /٠٩٣ - ٢١٢٦٨٢٣ /٠٩٣- ٢١٢٦٨٦٨ /٠٩٣-ت . ف : ٢١٢٦٤٩٥ /٠٩٣ - ٢١٢٦٧٩٤ /٠٩٣
E-Mail : uem_financialsector@yahoo.com

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــن والمضـــارب

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة

شركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة .... وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقـريـــر مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة (المعدلة) للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
سناء جاد الرب
(محاسب/ سناء جاد الرب مصطفى)

تحريراً في ٢٦ / ٩ / ٢٠٢٢

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــن والمضـــارب

تقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية المستقلة (المعدلة)لشركة
مطاحن مصر العليا في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

السادة مساهمي شركة مطاحن مصر العليا :

راجعنا القوائم المالية المستقلة لشركة مطاحن مصر العليا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات ذات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة , فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية, وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ , كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

مما يعد تحفظا نشير الى :

- ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠بنحو ٢٠٩,٣٤٩ مليون جنيه (بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك والبالغ ٣٠٨,١٢٩ مليون جنيه) وتم جردها بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري في حدود الوقت والإمكانات المتاحة .
- تبين وجود اختلاف بين مسمى بعض الوحدات الواردة بالشهادات السلبية (مخبز النصر ، مطحن هنرى عبيد) والمسمى الوارد في سجلات الشركة (مخبز طهطا ، مستودع هو بنجع حمادي) .

يتعين بحث أسباب ما سبق وأجراء التصويب اللازم فى ضوء المستندات اللازمة لذلك.

- لازال حتى تاريخه لم يتم حسم بعض الدعاوى المتعلقة ببعض أراضي الشركة منها مايلي:
  - لم يتم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة(زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ , وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن علي الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن.
  - ويتصل بما سبق مازالت الشركة لم تتمكن من مساحة ٣٢ متر من ضمن مساحة تلك الزوائد وضع يد ورثة / سليمان أحمد سليمان.

نكرر توصيتنا بمتابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زوائد التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتمكين الشركة من المساحة المعتدى عليها.

  - الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م .ك حكومة سوهاج المرفوعة من احمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوى وحكم فيها بالرفض وتم الاستئناف برقم ٣٤٥ /٣٤٦ ل٩٥ وقضى فيها بالرفض والتاييد وتم الطعن بالنقض برقم ٢٨١٢/ ٣٢١٠ ل٩٢ ولم يحدد لها جلسة .
  - صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١١/٢/٦ مزيلاً بالصيغة التنفيذية بشأن الدعوي رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٨ م .ك. الأقصر والمقامة ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإلزامها بتحرير عقد بيع مساحة قيراط واحد يمثل جزء من مساحة مطحن الاتحاد والمسددة قيمته بالكامل بنحو ٧٥ ألف جنيه في ٢٠٠٠/٤/٤ وتم تحرير عقد بيع لتلك المساحة من قبل الإصلاح الزراعي بالأقصر وتم إرساله الى قسم الفتوى والتشريع لمراجعته في ٢٠١٦/٢/٣ وتبين وجود أخطاء بالعقد وتم إعادة صياغته وعرضه على قسم الفتوى والتشريع في ٢٠١٧/١/١٠ ولم يتم تحرير العقد حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بما قامت به الشركة من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وتحرير عقد البيع للمساحة المذكورة حفاظاً على ممتلكات الشركة .

- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني لتلك القضية حيث مر علي الطعن علي الحكم أكثر من عشر سنوات.

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والصادر بها احكام في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) كما يلي:-

- صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة - وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٠٣٥م٢، كما أعطي الحكم الصادر الحق لشركة وادي كوم أمبو (بصفتها المالك لثبوت أوراق الملكية لديها) بإقامة دعوي ضد الشركة بشأن الأرض محل النزاع، الأمر الذي دعا الشركة إلي الطعن في حكم الاستئناف المشار إليه برقم ٥٧٢١ لسنة ٨٤ ق والذي حكم فيه بجلسة ٢٠١٩/٦/١٦ بعدم قبول الطعن وأقامت شركة كوم أمبو دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض المطعن او سداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه وقد أقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق أسوان ضد محافظ أسوان والدعوة رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وادى كوم أمبو وحكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/٤/١٩بالرفض وتأييد الحكم المستأنف.
- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة الأراضي والإنشاءات نحو ٣٧٥ ألف جنيه ، واقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ٦٨ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦, وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠.
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوى رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة , بتثبيت ملكية المدعين لمساحة ١٨س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء على المساحة محل التداعي والبالغة نحو١٣س ١٢ ط , ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويض عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذى رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو٢٣س ٤ ط , وتم عمل استئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالى قنا مؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١١/١٦.

يتعين إجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة مع مراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

- لازال لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة ومنها:-
  - أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .

- أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي , والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .
- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر - النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- شقة بحدائق القبة وعدد (٢) شقة بالإسكندرية .

نكرر التوصية بمتابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً علي أصول وممتلكات الشركة.

تضمن حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ما يلي :

- نحو ١٦,٤ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض مساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة المخازن بمدينة طيبة لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠ طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وانشاء مبنى اداري لقطاع الاقصر ومخازن والمسددة بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ والذي تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ طبقاً لمحضر الاستلام وقد حصلت الشركة على الموافقات اللازمة اخرها هيئة العمليات لقوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ بقيد الارتفاع تم اثباتها فى كشوف الجرد فى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

يتعين اضافة قيمة تلك الارض على حسابات الاصول وموافاتنا بالخطوات التى قامت بها الشركة للبدء في تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الارض.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٧٩٩ للجنة العليا لتثمين أراضي الدولة و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب الى السيد اللواء محافظ قنا بكتابها في ٢٠٢٠/٣/٩ و حتى تاريخ انتهاء المراجعة لم يتم البت فى اعتراض الشركة .
- نحو ١٨ الف جنيه تحت مسمي ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزواند مستودع راس غارب الا انه حتى تاريخ انتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الاحمر على سعر المتر .

يتعين متابعة الاجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن لسرعة استلام تلك الأراضي .

- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٣٨,٧٣٦ مليون جنيه تم جرده ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت اشرافنا الاختبارى على جانب منه و تم تقييمه كما هو متبع فى السنوات السابقة وقد تبين لنا مايلي :
- وجود بعض اصناف قطع الغيار الراكدة ببعض مخازن الشركة والقطاعات (قنا ، اسوان)بلغ ما امكن حصره منها نحو ٦٦٧,٣ ألف جنيه .

يتعين إعادة دراسة المخزون الراكد علي مستوي جميع فروع الشركة مع العمل على التصرف الاقتصادي في الأصناف الراكدة بالشركة .

- بلغت كمية الأقماح (محلية ، ومستوردة) ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون بقطاعات الشركة المختلفة حوالى ٢٤٣,١٤٨ ألف طن قيمتها نحو ١,٤٣٥ مليار جنيه ، و كمية حوالى ٨٤٦٧,٦ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات المكملة قيمتها نحو ٦٢,٢ مليون جنيه لم يتم جردهم وتم اثبات ارصدتهم دفتريا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين إجراء التصفية الصفرية للصوامع و الشون للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للأقماح ملك الهيئة وملك الشركة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية من نتائج .

- لم تتلق الرد على المصادقات التي ارسلتها الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٧ للعملاء و الموردين عن أرصدة حساباتهم في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، كما لم يتم إجراء مطابقات مع كبار عملاء وموردين الشركة على سبيل المثال (مطحن الاخوة الطحانون , الشركة العامة للصوامع والتخزين , الشركة المصرية لتجارة الجملة , شركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة شركة مصر للبترول.....) .

يتعين موافاتنا بما يرد للشركة من ردود علي المصادقات وإجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء للوقوف على صحة أرصدتهم , وإجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

- تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١,٢ مليون جنيه مكون عنها مجمع اضمحلال بكامل قيمة أرصدة مدينه متوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها احكام لم تنفذ وقد تم تسوية نحو ٤٣٧٥٠ جنيه قيمة المديونية المستحقة على العميل/روزينا (عزت أبو العلا) فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ باستخدام المخصص دون اعتمادها من السلطة المختصة.

يتعين الاتصال بالجهات المعنية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم وتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وكذا اعتماد تسوية مديونية العميل عزت أبو العلا من السلطة المختصة.

- بلغ رصيد حساب تأمينات لدى الغير في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٣,٧٧٦ مليون جنيه ، و لم نواف ببعض الشهادات من الجهات والهيئات برصيد التأمينات لديها ومنها (شركة مصر للبترول ، الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، هيئة الامداد والتموين .....) .

يتعين متابعة الشركة للحصول علي هذه الشهادات للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

تضمن حساب ايرادات مستحقة التحصيل ما يلي:

- نحو ١,١٦٦ مليون جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة عن فترات تراوحت بين ثلاث أشهر و أربع سنوات. ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بها أحكام لصالح الشركة ولم تنفذ والبعض الأخر ترك العين .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة اخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوق الشركة.

- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفي السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الايجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة في ٢٠٢٠/٢/٤ و التي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي في ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد صدر حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ في الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدني كلي اهلي المقامة ضده بفسخ العقد واخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء قرار مجلس الإدارة واثر ذلك على الحسابات المختصة .

- نحو ٣٦ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري الوحدات الإدارية والسكنية ببرج طهطا (حسام عمران ، محمد صابر ، احمد عبد الحميد) مقام بشأن بعضها دعاوى قضائية متداولة .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري الوحدات الإدارية والسكنية ببرج طهطا ومتابعة الإجراءات القانونية.

تضمنت الحسابات المدينة الاخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ما يلي :

- نحو ٤,٣١١ مليون جنيه باسم /خالد صفوت عبد الحميد ، و محمد عبد المحسن الضوى أمناء مستودع بالشركة بمطقة جرجا , تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهم من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة استيلائهم على كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة باحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة .

يتعين موافتنا بجميع الاجراءات القانونية التي اتخذت حيال ما سبق وكذا كيفية استيداء تلك المبالغ من المذكورين واتخاذ كافة السبل الرقابية لمنع تكرار ذلك .

- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف في كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥ طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣) والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجنية رقم ١٣٩٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام ومكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧.
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة منوقفة مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات.

- وجود بعض الحسابات لدى البنوك بنحو ٩٨٨,١ الف جنيه ليس عليها حركة وبدون عائد على أرصدة بعضها (بنك الإسكندرية فروع اسيوط ، المنيا ، بنى مزار ، ملوى ، و بنك الكويت الوطنى سوهاج .....) تحملت الشركة عنها مصروفات بنكية بلغت ٥٩٨٢ جنيه خلال الفترة .

يتعين إعادة النظر فى السياسة النقدية للشركة بصفة دورية والعرض على مجلس الإدارة , والبحث عن فرص استثمارية جديدة للاستفادة من السيولة النقدية للشركة بما يعود بالنفع على نتائج أعمالها .

- بلغ رصيد الاحتياطيات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٢٦,٥ مليون جنيه بنسبة ٤٦٦,٤% من راس المال المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه علما بان راس المال المصرح به ٢٠٠مليون جنيه وذلك بخلاف صافى ربح العام البالغ نحو ١٣١,٤٤٠مليون جنيه .

يتعين دارسة ما سبق فى ضوء أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته مادة (٤٠) وكذا المادة رقم (٩١) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

- بلغ رصيد التزامات ضريبية مؤجلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٧,٦٢٧ مليون جنيه و قد تبين بشأنها ما يلى:
  - عدم استيفاء بيانات الدفتر التحليلي للإهلاك الضريبي لكل بند من بنود الاصول والتي يمكن من خلالها متابعة حركة الاضافات والاستبعادات التى تمت علي كل بند حتى يمكن حساب الإهلاك الضريبي بدقة خاصة الاهلاك الضريبي الخاص بالمباني والانشاءات والذي يهلك بنظام القسط الثابت علي مدار عشرين سنه حيث اشترط المشرع في تطبيق أحكام المواد أرقام ٢٥، ٢٦، ٢٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بضرائب الدخل أن يكون لدي الممول دفاتر وحسابات منتظمة.
  - ترتب على ذلك عدم صحة حساب الفروق الضريبية المؤقتة التى تتخذ أساسا لحساب الاصول/ الالتزامات الضريبية المؤجلة الخاصة بالأصول الثابتة – مباني و انشاءات حيث أن الشركة تقوم باحتسابها عن طريق الفرق بين الإهلاك الضريبي و الإهلاك المحاسبي بالخطأ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل فقرة (٧) و التي عرفت الأساس الضريبي لأصل (هو القيمة التي سوف تخصم للأغراض الضريبية (أي لتحديد الأرباح الضريبية المستقبلية) مقابل المزايا الاقتصادية الخاضعة للضريبة التى ستتدفق أو ترد للمنشأة استردادا للقيمة الدفترية للأصل.

يتعين إعادة دراسة ما سبق وإجراء التصويب اللازم , لما له من أثر علي حساب كل من الإهلاك الضريبي والضريبة المؤجلة ، وكذا الضريبة المحسوبة وتأثيرها علي نتائج الأعمال.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٩,٢٠٩ مليون جنيه لمقابلة فروق ضريبية بنحو ٢١٧,١مليون جنيه لذا نرى عدم كفايته وبيان تلك الفروق ما يلى:
  - نحو ٢٠٩,١ مليون جنيه تمثل فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠/٢٠٢١ جارى فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية والمتخصصه، ولجان الطعن ،والتى لم تحسم بعد .
  - نحو ١٣,٦ مليون جنيه قيمة مطالبات ضريبة كسب العمل عن الأعوام من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٩ , منها نحو ٨,٠١ مليون جنيه مقابل تأخير.

- لم يتم فحص ضريبة القيمة المضافة عن عامى ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، و ٢٠٢٠/٢٠٢١

يتعين اعادة دراسة المخصص و تدعيمة فى ضوء ما سبق الاشارة اليه.

- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعوي المقامة من شركة وادي كوم أمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض مطحن كوم أمبو بأسوان او سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه ومحدد لها جلسة ٢٠٢١/١٠/١٢ لتقديم المستندات.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية وإعادة النظر في تلك المخصصات بما يتوافق مع الالتزامات المحتملة.

تضمنت حسابات المورديين في ٢٠٢١/٦/٣٠ ما يلي:

- تحفظت الشركة في محضر المطابقة التي تمت بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٣ عن مايلى :
  - احقية الشركة فى رد قيمة مخالفات بنحو ٩٧٨,٩ الف جنيه لحين البت فى التظلمات المقدمة من الشركة فى هذا الشأن .
  - رد مبلغ الغرامة نحو ٤,٣٢٣ مليون جنيه الخاصة بالسيدين/خالد عبد الحميد ، و محمد الضوى وذلك لعدم مسئولية الشركة عن تلك الغرامة .

يتعين متابعة ما سبق مع الهيئة العامة للسلع التموينية والافادة .

- نحو ١٧٩,٦ ألف جنيه (مدين) قيمة مستحق للشركة طرف شركة الحديد والصلب المصرية لتوريد ألواح صاج وزوايا وتبين انه تم إغلاق شركة الحديد والصلب نهائيا وفقا لمذكرة القطاع التجاري بتاريخ ٢٠٢١/٨/١ دون توريد مشمول أمر التوريد.

يتعين بحث ما سبق مع ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق الشركة.

- بلغ رصيد ضرائب تتحملها الوحدة نحو ١٠,٣٢١ مليون جنيه يمثل قيمة المعلى لحساب مصلحة الضرائب عن الضرائب العقارية المستحقة على وحدات وأراضى الشركة منذ بداية تطبيق (القانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٣ والقرار بقانون رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٣) بالرغم من صدور أحكام لصالح الشركة الدعاوى أرقام (٧٧١ لسنة ٦ ق أدارى , ٤٥٢٣ ل٦ ق, ١٢٤٥ ل ٥ ق, ٤٥٢٤ ل ٦) لوحدات مطحن (مجمع أولاد نصير ، البلينا ، شونة طهطا (١) ، ٢ ب قطاع سوهاج) بتخفيض الربط السنوي لتلك الوحدات من ١,٩٣١ مليون جنيه الى ٢٦٤ ألف جنيه .

ويتصل بذلك:-

- تم تحميل مصروفات الفترة بنحو ٣,١٥٠ مليون جنيه بقيمة الضرائب العقارية المستحقة على وحدات الشركة تقدير بنسبة ٥٠ من الربط السنوي عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ , وبنسبة ٥٠% مضافاً الى ٤٥% زيادة عن الربط عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.
- بالرغم من صدور الصيغة التنفيذية للإحكام التي لم يتم الطعن عليها والذي خلص إلى براءة ذمة الشركة فيما زاد عن الربط الصادر بعد قرار التعديل إلا انه حتى تاريخه لم يتم تسوية وتنفيذ ما ورد بالإحكام الصادرة لصالح الشركة.
- عدم ورود اى مطالبات للشركة من مصلحة الضريبة العقارية فيما يخص الوحدات التى صدر بها احكم لصالح الشركة.

يتعين بحث ما سبق والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ ما ورد بالإحكام و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك على الحسابات ذات الصلة.

- تم تعلية حساب مصروفات مستحقة السداد (الاجور المستحقة) بنحو ٢٠ مليون قيمة مكافاة الارباح دون العرض على الجمعية العامة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ .

يتعين العرض على الجمعية العامة لاعمال شأنها.

تضمنت الارصدة الدائنة الاخرى ما يلى :

- نحو ٢,٤٣٤ مليون جنيه تمثل قيمة المساهمة التكافلية (تأمين صحى) عن شهر يونيو ٢٠٢٢ لم يتم سدادها حتى تاريخه .

يتعين سداد تلك المبالغ تجنبا لتوقيع غرامات .

- نحو ٢٨٩ الف باسم حساب /الشركة القابضة للصناعات الغذائية قيمة ما تم تعليته لحساب صندوق موازنة الأسعار خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ لم يتم اجراء مطابقات على الحساب على أرصدة ٢٠٢٢/٦/٣٠.

يتعين ضرورة اجراء المطابقة على الرصيد مع الشركة واجراء ما يلزم من تسويات .

- نحو ٥٨ ألف جنيه قيمة ضرائب عقارية ، واستهلاك كهرباء وإجرات محصلة من شركات المحمول عن تأجير بعض الاسطح بوحدات الشركة المختلفة .

يتعين بحث هذه المبلغ وإجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة.

- نحو ١١,٧ ألف جنيه عبارة عن مبالغ مضافة بكشوف الحساب الواردة من البنوك (بنك مصر ، البنك الأهلي المصرى ، بنك الاستثمار القومي) يرجع بعضها الى عام ٢٠٠٧ ولا تخص الشركة .

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.

- نحو ٧٨٠,٤ الف جنيه يمثل العديد من الشيكات التى أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ .

يتعين قيد هذه المبالغ بالحسابات الشخصية المختصة، وإعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

- بلغ صافى ربح الشركة (قبل الضريبة) نحو ١٧١,٣٥٤ مليون جنيه بزيادة نحو ٤,٥٩٢ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق والبالغة نحو ١٦٦,٧٦٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢,٨% وقد تبين ما يلى :
  - تم طحن كمية ١٠١٦٣٣٦ طن قمح خلا ل العام (جميع الاغراض) بانخفاض قدره ٢٩٧١٢ طن عن الفترة المماثلة من العام السابق والبالغة نحو ١٠٤٦٠٤٨ طن بنسبة انخفاض ٢,٨٤% وما لذلك من اثر على نتائج اعمال الشركة .
  - اسفرت نتائج اعمال نشاط المخابز عن خسارة بلغت نحو ٥,٦٣ مليون جنيه .

يتعين دراسة اسباب خسائر نشاط الخبز والعمل على تلافيها .

  - التفاوت في نصيب طن القمح المطحون (منظومة ٢٠١٧) من التكلفة الاجمالية من مطحن لآخر حيث بلغت ٤٠١ جنيه/طن بمطحن احمس فى ادناها ، و ٥٥١ جنيه/طن بمطحن جرجا فى اعلاها.
  - التفاوت في تكلفة تصنيع جوال الدقيق زنة ٥٠ كيلو جرام لإنتاج الخبز حيث بلغت نحو ١٧٤ جنيه /جوال بمخبز الغردقة فى ادناها ، و ٣٠٨ جنيه/للجوال بمخبز سوهاج فى اعلاها.

- ساهمت الإيرادات العرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٤٨,٣ مليون جنيه وبنسبة ٢٨,٢ % من الربح المحقق قبل الضريبة .

يتعين بحث كل ما سبق دراسة أسباب التفاوت الشديد في تكلفة تصنيع الخبز وأيضاً التفاوت في تكلفة طحن القمح من مطحن لآخر مع العمل على إعادة هيكلة العمالة داخل القطاعات, مع ترشيد عناصر التكلفة وتنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة لمنتجات الشركة لتعظيم الربحية .

الرأي المتحفظ:

فيما عدا تأثير ما جاء بعالية في الفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ و عن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مما لا يعد تحفظا نشير الى :

- بلغ حساب تعويضات وغرامات (مدين) نحو ٣,٣١٥ مليون جنيه تتمثل في :
  - نحو ٢,٣٣٥مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً على كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات .
  - نحو ٩٨٠ ألف جنيه غرامات على مطاحن الشركة (الأقصر , أسنا , سيتى) نتيجة زيادة نسبة العينات المخالفة والمسحوبة بمعرفة التموين طبقا لما ظهر بالمطابقات التى تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن الأرصدة في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

يتعين الالتزام بأحكام قانون المرور منعاً لتوقيع تلك الغرامات وحفاظاً على كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق وتقليل الحوادث واتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل على الحد من تلك الغرامات تعظيماً للإيرادات، وكذلك الالتزام بالقرارات التموينية الخاصة بنسب الخلط والعقد المبرم مع وزارة التموين منعا لتعرض الشركة لغرامات تموينية .

- مخالفة بعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية حيث لم يتم الافصاح عن تاريخ وسلطة اعتماد الميزانية من مجلس الادارة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) فقرة (١٧) على المنشأة ان تفصح عن تاريخ اصدار القوائم المالية والسلطة المختصة التي قامت باعتمادها.
- صدر قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ ولم تقم الشركة بالإفصاح عن اثار تطبيق تلك التعديلات طبقاً لمتطلبات الفقرتان(٣٠،٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء .

يتعين الالتزام بقرار وزيرة الاستثمار والافصاح عن متطلبات المعايير المشار إليها .

- أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها لدى الشركة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل

بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ عن وجود بعض أوجه القصور في أعمال ومتطلبات السلامة والصحة المهنية بمطاحن القطاع بيانها كالتالي: -

- عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة التكاليف البيئية، وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وجارية مباشرة وغير مباشرة.
- عدم وجود ستائر معدنية ومراوح شفط للأتربة على نقر مطاحن الشركة لمنع تصاعد الأتربة حال تفريغ الأقماح على النقرة ، وخاصة في ظل وجود بعض المطاحن داخل الكتلة السكنية مما قد يعرض الشركة لمخالفات بيئة نتيجة لذلك ، فضلاً عن ضيق نقرة بعض المطاحن وعدم استيعابها لكمية الأقماح المفرغة عليها .
- عدم التزام العاملين بمطاحن الشركة بارتداء الكمامات الواقية ضد الاتربة وسماعات أذن وكذلك عدم ارتداء الملابس المخصصة اثناء العمل .
- يتم تصريف غسيل الأقماح ببعض المطاحن في الترع او بيارات وليس على شبكة الصرف الصحي.
- انتهاء ترخيص عمل بعض المطاحن وعدم اصدار الرخصة الالكترونية لها الأمر الذى قد يعرض الشركة لغرامات العمل بدون ترخيص ومخالفة القانون

يتعين دراسة ما سبق و العمل على تلافى اوجه القصور سالفة الذكر منعا لتعرض الشركة لمخالفات السلامة البيئية والمهنية .

- وجود بعض أوجه القصور التي شابت أعمال الرقابة الداخلية والتي وردت تفصيلا بتقاريرنا الدورية خلال العام ما زالت قائمة نذكر اهمها فيما يلي :

- تجاوز المعدل الإجمالي لتصافى المطاحن السنوية الفعلية المعدلات المعيارية والمحددة بواقع ١٥٣,٥ك/أردب والتي تراوحت من ١٥٦,٥٥٨ ك/أ ردب بمطحن ندندرة الى ١٦٠,٢٦٣ ك/اردب بمطحن اسنا
- لم يتم التأمين على النقليات من الاقماح والدقيق والنخالة بالطريق من و الى الشركة في حالة وقوع حادث أو السرقة .
- تكرار وجود عجوزات وقود على بعض سائقي سيارات النقل والناتجة عن صرف كميات من السولار تفوق الاستهلاك طبقاً للمعدلات المعيارية لكل سيارة .
- عدم استيفاء بعض البيانات المطلوبة بأوامر تشغيل السيارات من حيث (ساعة بدء المأمورية ، رقم العداد عند البداية ، رقم العداد عند انتهاء المأمورية ، ساعة انتهاء المأمورية).
- عدم استكمال سجل العمرات بقطاع الحركة والنقل من حيث تدوين المسافة المقطوعة بين العمرة الحالية والسابقة ، وتكليف كل عمرة، وبيانات العمرات السابقة لبعض السيارات.
- تعطل عدادات الكيلو متر لمعظم السيارات , الأمر الذي يضعف الرقابة علي استهلاك الوقود والإطارات
- عدم وجود خطة للصيانة الدورية والإعمال المطلوبة بالورش وعدم اعداد مقايسات مبدئية للأعمال المطلوبة والاكتفاء بإعداد مقايسات طبقاً للمنصرف أو المنفذ الفعلي بعد اتمام الاعمال المطلوبة , الامر الذى يصعب معه قياس مدى وجود انحرافات بين المقايسة المبدئية للأعمال والمقايسات النهائية.
- عدم وجود معدلات عمل معيارية لتحديد الوقت الواجب لأنهاء وانجاز الأعمال المطلوبة حتي يتم الوقوف على لانحرافات والتجاوزات في الوقت ومحاسبة المتسبب في ذلك .

يتعين بحث كل ما سبق وتلافي أوجه القصور المشار إليها لإحكام الرقابة الداخلية على تلك العجوزات

تقرير عن المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات , كما تطبق الشركة نظام تكاليف نوصي بتطويره بما يسمح بالرقابة الفعالة على كافة أعمال الشركة، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية .
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريراً في ٦ /٩ /٢٠٢٢

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ احمد فاروق عبد الحليم)

يعتمد ،،،

وكيل الوزارة
القائم باعمال مدير الإدارة
(محاسب/ سناء مصطفى جاد الرب)

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــن والمضـــارب

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة
شركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة .... وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة (المعدلة) للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
(محاسب/ سناء جاد الرب مصطفى)

تحريراً في ٢٠٢٢/٩/٢٦

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــن والمضـــارب

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة
شركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة .... وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقـريـــر مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة (المعدلة) للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
(محاسب/ سناء جاد الرب مصطفى)

تحريراً في ٢٦ / ٩ /٢٠٢٢

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحن والمضارب

تقرير
مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة
لشركتي مطاحن مصر العليا ووادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

إلى السادة / مساهمي شركة مطاحن مصر العليا:

راجعنا القوائم المالية المجمعة لشركتي مطاحن مصر العليا (شركة مساهمة مصرية) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاته , وشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ ، وكذا قائمة الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة , فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية, وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ , كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

مما يعد تحفظا نشير الى :

ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٤١,٦٢٠ مليون جنيه (بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٣٥٥,٤٨٣ مليون جنيه) , كما تم حساب الإهلاك وفقاً لذات المعدلات والقواعد المتبعة في السنوات السابقة وقد تبين ما يلي :

- تبين وجود اختلاف بين مسمى بعض الوحدات الواردة بالشهادات السلبية (مخبز النصر ، مطحن هنرى عبيد) والمسمى الوارد في سجلات الشركة (مخبز طهطا ، مستودع هو بنجع حمادي) .

يتعين بحث أسباب ما سبق وأجراء التصويب اللازم في ضوء المستندات اللازمة لذلك.

- لازال حتى تاريخه لم يتم حسم بعض الدعاوى المتعلقة ببعض أراضي الشركة منها مايلى:
  - لم يتم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة(زواند تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ , وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن علي الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن.
  - ويتصل بما سبق مازالت الشركة لم تتمكن من مساحة ٣٢ متر من ضمن مساحة تلك الزواند وضع يد ورثة / سليمان أحمد سليمان.

نكرر توصيتنا بمتابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زواند التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتمكين الشركة من المساحة المعتدى عليها.

  - الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م .ك حكومة سوهاج المرفوعة من احمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوى وحكم فيها بالرفض وتم الاستئناف برقم ٣٤٥ /٣٤٦ ل٩٥ وقضي فيها بالرفض والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٢٨١٢ /٣٢١٠ ل٩٢ ولم يحدد لها جلسة .
  - صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١١/٢/٦ مزيلاً بالصيغة التنفيذية بشأن الدعوي رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٨ م .ك. الأقصر والمقامة ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإلزامها بتحرير عقد بيع مساحة قيراط واحد يمثل جزء من مساحة مطحن الاتحاد والمسددة قيمته بالكامل بنحو ٧٥ ألف جنيه في ٢٠٠٠/٤/٤ وتم تحرير عقد بيع لتلك المساحة من قبل الإصلاح الزراعي بالأقصر وتم إرساله الى قسم الفتوى والتشريع لمراجعته في ٢٠١٦/٢/٣ وتبين وجود أخطاء بالعقد وتم إعادة صياغته وعرضه على قسم الفتوى والتشريع في ٢٠١٧/١/١٠ ولم يتم تحرير العقد حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بما قامت به الشركة من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وتحرير عقد البيع للمساحة المذكورة حفاظاً علي ممتلكات الشركة .

  - الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وأخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني لتلك القضية حيث مر علي الطعن علي الحكم أكثر من عشر سنوات.

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والصادر بها احكام في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) كما يلى:-
  - صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة - وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن

تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٠٣٥م٢، كما أعطي الحكم الصادر الحق لشركة وادي كوم أمبو (بصفتها المالك لثبوت أوراق الملكية لديها) بإقامة دعوي ضد الشركة بشأن الأرض محل النزاع، الأمر الذي دعا الشركة إلي النقض في حكم الاستئناف المشار إليه برقم ٥٧٢١ لسنة ٨٤ ق والذي حكم فيه بجلسة ٢٠١٩/٦/١٦ بعدم قبول الطعن وأقامت شركة كوم أمبو دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض المطحن او سداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه وقد أقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق أسوان ضد محافظ أسوان والدعوة رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وادى كوم أمبو وحكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/٤/١٩بالرفض وتأييد الحكم المستأنف.

- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة الأراضي والإنشاءات نحو ٣٧٥ ألف جنيه ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦. وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣٠.
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوى رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة , بتثبيت ملكية المدعين لمساحة ١٨س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء على المساحة محل التداعي والبالغة نحو١٣س ١٢ ط , ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويض عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذى رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو٢٣س ٤ ط , وتم عمل استئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالى قنا مؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١١/١٦.

يتعين إجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة مع مراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

- لازال لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة ومنها:-
  - أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
  - أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي , والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
  - أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .
  - أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الأخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط).
  - أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
  - شقة بحدائق القبة وعدد (٢) شقة بالإسكندرية .

نكرر التوصية بمتابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة.

تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ ما يلى :

- نحو ١٦,٤ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض مساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة المخازن بمدينة طيبة لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠ طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مبنى اداري لقطاع الاقصر ومخازن والمسددة بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ والذي تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ طبقاً لمحضر الاستلام وقد حصلت الشركة على الموافقات اللازمة اخرها هيئة العمليات للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ بقيد الارتفاع تم اثباتها فى كشوف الجرد فى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

يتعين اضافة قيمة تلك الأرض على حسابات الأصول وموافاتنا بالخطوات التى قامت بها الشركة للبدء في تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الأرض.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٧٩٩ للجنة العليا لتثمين أراضي الدولة و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب الى السيد اللواء محافظ قنا بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ و حتى تاريخ انتهاء المراجعة لم يتم البت فى اعتراض الشركة .
- نحو ١٨ الف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب الا انه حتى تاريخ انتهاء المراجعة لم تصل للشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الاحمر على سعر المتر .

يتعين متابعة الإجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن لسرعة استلام تلك الأراضي .

- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٨٢,٦٧٠ مليون جنيه تم جرده ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختبارى على جانب منه و تم تقييمه كما هو متبع فى السنوات السابقة وقد تبين لنا ما يلي :

شركة مطاحن مصر العليا :

- وجود بعض أصناف قطع الغيار الراكدة ببعض مخازن الشركة والقطاعات (قنا ، اسوان)بلغ ما امكن حصره منها نحو ٦٦٧,٣ ألف جنيه .

يتعين إعادة دراسة المخزون الراكد علي مستوي جميع فروع الشركة مع العمل على التصرف الاقتصادي في الأصناف الراكدة بالشركة .

- بلغت كمية الأقماح (محلية ، ومستوردة) ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون بقطاعات الشركة المختلفة حوالى ٢٤٣,١٤٨ ألف طن قيمتها نحو ١,٤٣٥ مليار جنيه ، و كمية حوالى ٨٤٦٧,٦ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات المكملة قيمتها نحو ٦٢,٢ مليون جنيه لم يتم جردهم وتم اثبات ارصدتهم دفتريا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

كما بلغ رصيد الخامات الرئيسية من الأقماح شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة حوالي ٤٣٥٩ طن دفتريا لعدم إجراء التصفية الصفرية للصومعة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بتكلفة نحو ٣٥,٩ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصفية الصفرية للصوامع و الشون للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للأقماح ملك الهيئة وملك الشركة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية من نتائج .

- لم تتلق الرد على المصادقات التي ارسلتها الشركتين خلال شهرى يوليو ، و اغسطس ٢٠٢٢ للعملاء و الموردين عن أرصدة حساباتهم في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، كما لم يتم إجراء مطابقات مع كبار عملاء بالشركتين.

يتعين موافاتنا بما يرد للشركة من ردود علي المصادقات وإجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء للوقوف علي صحة أرصدتهم , وإجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

- تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١,٢ مليون جنيه مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل قيمة أرصدة مدينه متوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها احكام لم تنفذ وقد تم تسوية نحو ٤٣٧٥٠ جنيه قيمة المديونية المستحقة علي العميل/روزينا (عزت أبو العلا) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ باستخدام المخصص دون اعتمادها من السلطة المختصة.

يتعين الاتصال بالجهات المعنية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم وتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وكذا اعتماد تسوية مديونية العميل عزت أبو العلا من السلطة المختصة.

تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض طرف وادي الملوك للطحن والصناعات مايلي :

- بلغت ارصدة العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٧٥,٠٨٧ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ نحو ٢,٧٧٠ مليون جنيه بعد تدعيمه بنحو ٥٠٠ مليون جنيه معلى بصورة اجمالية دون وجود دراسة تحليلية بمعرفة إدارة الشركة لهذا المجمع في ضوء الالتزامات المحتملة وقد تبين من المراجعة الاتي :-
- بلغت مديونية مندوبي البيع - المعينين بالشركة – بحسابات العملاء وأوراق القبض نحو ٥١,٣٧٢ مليون جنيه وهى تمثل نحو ٧٣,٣٨ % من راس المال المصدر والمدفوع للشركة , وبزيادة نحو ٥,٦٦١ مليون جنيه عن قيمة المديونية المستحقة في ٢٠٢١/٧/١ والبالغة نحو٤٥,٧٠٩ مليون جنيه .
- تضخم مديونية بعض مندوبي البيع (شاملة أوراق القبض) نتيجة عدم سداد كامل المسحوبات واوراق القبض المستحقة عليهم ومن أمثلتها (خالد عفيفي نحو ١٤,٢٧٩مليون جنيه, احمد على نحو ٩,٣٩٩ مليون جنيه . محمد جمال نحو ٥,٩٩٨مليون جنيه).

يتعين بحث ما سبق و العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف المندوبين ودراسة اسباب تضخم وزيادة مديونية بعض مندوبى البيع وذلك لتوفير السيولة بالشركة والحفاظ على اموال الشركة.

- عدم وجود سياسة فعالة من ادارة الشركة قادرة على تحصيل المديونية المستحقة طرف بعض مندوبى البيع حيث انها في تزايد بشكل واضح نتيجة عدم تناسب المسدد مع قيمة المسحوبات .
- اعتماد الشركة على مندوبى البيع فى التسويق والتحصيل من بعض العملاء وعدم وجود بيانات تحليلية خاصة ببعض عملاء مندوبي البيع يمكن من خلالها متابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء الأمر الذي يضعف الرقابة علي نظام البيع بالشركة .

يتعين العمل اعادة النظر فى نظام البيع والتعامل مع المندوبين وسياسية الشركة الائتمانية فى ظل زيادة مديونياتهم حفاظاً على أموال الشركة ومتابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء .

- تجاوز مديونية بعض مندوبي البيع (خالد عفيفى ، سامح ابو اليزيد ، حسام المهدى) لمبلغ التأمين المحدد كسقف ائتماني للرصيد في بعض الفترات , كما ان شروط التامين ان التعويض يكون بنسبة ٧٥% من قيمة وثيقة التأمين.

يتعين بحث ما سبق وإعادة النظر في سياسة الشركة الائتمانية والتأمينية في ظل عدم اعتراف شركات التأمين بالتعويضات.

- تضمنت حسابات العملاء نحو ١٠,٤٤٩ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف مندوبى البيع حيث تبين انخفاض مسحوبات بعضهم وتوقف البعض الاخر عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ , دون سداد المديونيات المستحقة طرفهم للشركة وبيانها كما يلى :

- نحو ٥,٥٥٢ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب الحسن عبود الذى توقف عن سداد وتسويق منتجات الشركة منذ اكتوبر ٢٠١٨ وصدر ضده احكام بالجنح التالية:-
  - جنحة رقم ٦٧٥١ لسنة ٢٠١٩ جنح الهرم (شيك بمبلغ ٩٥٠ الف جنيه) غيابي ثلاث سنوات.
  - جنحة رقم ٦٥٧٢ لسنة ٢٠١٩ الهرم (شيك بمبلغ ١٩٣ الف جنيه) غيابي سنتين.
  - جنحة رقم ٤٣٨٧ لسنة ٢٠١٩ الهرم (تبديد) غيابي ثلاث سنوات.

وبالرغم من صدور احكام قضائية ضد المندوب حسن عبود الا ان الشركة حتى تاريخ المراجعة في ٢٠٢٢/٨/٤ لم تتمكن من الحصول على التعويض من شركات التأمين , وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩ محكمة شمال الجيزة ضد شركة المهندس للتأمين للمطالبة بصرف التعويض وحكم فيها بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ برفض الدعوى , وتم عمل استئناف برقم ٤١٣ لسنة ١٣٩ ق ومحدد له جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٢.

- نحو ٣,٢٧٤ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب مصطفى عبود الذى توقف عن بيع وتسويق منتجات الشركة منذ سبتمبر ٢٠١٨, وبتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ صدر قرار مجلس الادارة بالموافقة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضده وتم تقديم بلاغ الى النيابة العامة بالقضية رقم ٤٤٧٥ لسنة ٢٠١٩ م اداري ثانى اكتوبر والقضية قيد التحقيق .
- نحو ١,٦٢٣مليون جنيه طرف المندوب اسماعيل مصطفى تبين انخفاض المسحوبات وعدم تناسب المسدد مع قيمة المديونية المستحقة , وقد أوصت لجنة التسويق الفرعية بتاريخ ٢٠١٩/٧/٤ بعدم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المندوب والتعامل معه بمعدل ١٠ طن بعد سداد قيمتها وتجدد بذات الكمية , وقد وافق مجلس الادارة بالقرار رقم ٢٠١٩/٧/١٥ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ على وقف اتخاذ الاجراءات القانونية ضدة.

يتعين بحث ودراسة موقف المديونية المستحقة طرف مندوبي البيع مع متابعة الاجراءات القانونية لتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وتنفيذ الاحكام الصادرة لصالحها والاتصال بشركة التامين للحصول على التعويض المناسب مع موافاتنا بما تسفر عنه نتائج التحقيق مع المندوب مصطفى عبود.

- تكبدت الشركة نحو ٣٠٥ الف جنيه سنوية مقابل للتأمين علي مندوبي البيع - ضد خيانة الامانة والسرقة بالإكراه والحياة - دون وجود دراسة فعالة تتماشى مع نظام البيع وتحصيل المديونيات المتوقفة طرف عملاء مندوبى البيع ، و دون مراعاة موقف المندوبين المتوقفين من التغطية التأمينية لدى شركات التأمين مثل الحسن عبود , مصطفى عبود , و المندوبين الذين صدر ضدهم احكام قضائية .

يتعين بحث ما سبق مع ضرورة الاتصال بشركة التأمين لتحديد موقف التغطية التأمينية للمندوبين المتوقفين في ضوء شروط وثائق التامين .

- تضخم أرصدة بعض عملاء الادارة والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٣,٠١٠مليون جنيه وهم (تسويق الارز ، الشروق ، احمد بيومى ، مخابز القاهرة الكبرى ،الشركة العامة للصوامع والتخزين ، السيد نجدى) نتيجة عدم سداد كامل قيمة المديونية , وعدم الالتزام بشروط السداد , الامر الذى يؤثر على السيولة النقدية ، ويتصل بذلك توقف بعض العملاء عن سحب منتجات من الشركة دون تحصيل المديونية المستحقة طرفهم ومنهم:-
  - السيد نجدى منذ ابريل ٢٠٢١ اقامت الشركة ضدة الجنحة رقم ٨٦٩٧ لسنة ٢٠٢٢ جنح دبرب نجم (شيك بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه) والتى حكم فيها ضدة غيابي حبس سنتين وكفالة ٣٠٠٠ جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٩.
  - احمد بيومى منذ يونية ٢٠٢١ ولم يتم اتخاذ أى اجراءات قانونية ضده وقد عرض تسوية المديونية مقابل تقديمه لقطعة ارض بمساحة اربعون فدان زراعي بطريق مصر اسيوط الغربى , وقد صدر قرر مجلس الادارة رقم ٢٠٢٢/٧/٩ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧ بموافقة على شراء الارض بمبلغ ٨٠٠ الف جنيه وتخفيض المديونية بذات القيمة فى حالة قبول العميل.

- الشروق توقف عن السحب خلال شهر يونية ٢٠٢٢ دون سداد المديونية المستحقة وقدم شيك بمبلغ ٥٨٦٠٠٠ جنيه حق ٢٠٢٢/٣/٢٥ (بنك قطر الوطني) وتم رفض الشيك بالبنك بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٥ لعدم كفاية الرصيد ، وقد اتخذت الشركة ضدة الاجراءات القانونية التالية :

- جنحة رقم ٦٧٢٨ لسنة ٢٠٢٢ جنح قسم اول اكتوبر (شيك بنكى بقيمة ٥٨٦٥٠٠جنيه) ومحدد لها جلسة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٠.
- عمل محضر رقم ٨٤٦٨ لسنة ٢٠٢٢ قسم اول اكتوبر بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ ولم تحدد له جلسة.

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف العملاء ووضع شروط السداد والالتزام بها , و أخذ الضمانات الكافية للحفاظ على أموال الشركة , لما لذلك من أثر على السيولة وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها , مع متابعة الإجراءات القانونية التى اتخذت وموافاتنا بنتائجها.

- تضمنت عملاء الادارة نحو ١,٥٤٠ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف بعض عملاء الادارة الذين توقفوا عن تسويق منتجات الشركة مرفوع بشأنهم دعاوى قضائية صدر بها احكام ولم تنفذ , وبعضها متداولة .

يتعين متابعة تحصيل هذه المديونيات مع الاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لما لذلك من اثر على توافر السيولة النقدية وحفاظا على أموال الشركة , مع ضرورة تحديد مدي كفاية الضمانات المقدمة من العملاء لتلافي ذلك مستقبلاً ووضع الدراسة اللازمة بشأن اضمحلال ارصدة العملاء.

- بلغت اوراق القبض فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٤,٦٥٩ مليون جنيه منها نحو ٨,٣٣٢ مليون جنيه تخص مندوبى البيع بنسبة ٣٣,٧٩% وتبين من المراجعة الاتي :

- تأخر بعض مندوبي البيع وبعض العملاء في سداد قيمة اوراق القبض المستحقة عليهم بالرغم من استحقاق اجلها وتم جدولتها للسداد النقدى وبلغت قيمة الاوراق غير المسددة حتى تاريخه نحو ٣,١٢٩ مليون جنيه .
- بلغت قيمة غرامات التأخير التى فرضتها الشركة على العملاء و مندوبى البيع نحو ٩٧٨ الف جنيه (بمقدار ١%) نتيجة عدم الالتزام بسداد قيمة الشيكات المسحوبة عند تاريخ استحقاقها خلال الفترة, وقد صدر قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٢/٢/١٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٤ بالموافقة على اعفاء مندوبى البيع بالشركة من غرامة التأخير وقدرها ١%لتصبح ٠,٥ % وذلك اعتبارا من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ , الامر الذى يشير على عدم قدرة سياسة البيع والتسويق بالشركة على تحصيل قيمة المديونيات المستحقة طرف مندوبى البيع (بحسابات العملاء , اوراق القبض) .
- اظهر محضر جرد خزينة الايرادات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وجود بعض الشيكات مسحوبة على بعض العملاء (شركة الشروق) و مندوبى البيع (سامح ابو اليزيد ، محمد جمال ، خالد عفيفي ، احمد على) حل اجل استحقاقها ولم تقدم للبنك بلغ قيمة ما امكن حصره منها نحو ٥,٩٧٩ مليون جنيه وبلغ المسدد منها نحو ١,١٦٣ء مليون جنيه حتى تاريخه, ويرجع تاريخ استحقاق بعضها الى شهر ابريل ٢٠٢٢ .

يتعين أعادة النظر فى السياسة التسويقية للشركة والسياسة الائتمانية للبيع وبحث أسباب عدم تحصيل قيمة اوراق القبض في تواريخ استحقاقها و أثر ذلك علي السيولة النقدية بالشركة وموافاتنا بأسباب عدم تقديم تلك الشيكات للبنك.

- ادى توسع الشركة فى البيع الاجل وعدم تحصيل المديونيات المستحقة الى وجود ارتفاع لمخاطر السيولة التى تواجه الشركة ومن مظاهر ذلك ما يلى:

- انخفاض رصيد النقدية بالصندوق والبنوك فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ لنحو ٢٢,١٥٩مليون جنيه بانخفاض نحو ١١,٦٠٥ مليون جنيه عن الرصيد فى ٢٠٢١/٧/١ والبالغ نحو ٣٣,٧٦٤ مليون جنيه .

- اظهرت قائمة التدفقات النقدية نتائج انشطة التمويل بالسالب بنحو ١٠,٣٧٠ مليون جنيه الامر الذى يشير الى عدم قدرة انشطة التشغيل بالوفاء بالالتزامات المتداولة للشركة ببعض الحسابات .
- ظهر رصيد حساب بنك قطر الوطنى مكشوف دفتريا بنحو ٤٢٧٦٥١ جنيه .
- تكبدت الشركة نحو ١٥٧,٥ الف جنيه فوائد مدينة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نتيجة اللجوء التسهيلات التمويلية .

يتعين بحث ما سبق مع ضرورة العمل على تحصيل المديونيات طرف مندوبي البيع والعملاء لما لذلك من اثر على توفير السيولة بالشركة.

تضمن حساب ايرادات مستحقة التحصيل ما يلى :

- نحو ١,١٦٦ مليون جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة عن فترات تراوحت بين ثلاث أشهر و أربع سنوات. ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بها أحكام لصالح الشركة ولم تنفذ والبعض الآخر ترك العين .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة اخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوق الشركة.

- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر. وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى ٢٠٢٠/٢/٤ و التي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي فى ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد صدر حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى اهالى للمقاصة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء قرار مجلس الإدارة واثر ذلك على الحسابات المختصة .

- نحو ٣٦ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري الوحدات الإدارية والسكنية ببرج طهطا (حسام عمران ، محمد صابر ، احمد عبد الحميد) مقام بشأن بعضها دعاوى قضائية متداولة .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري الوحدات الإدارية والسكنية ببرج طهطا ومتابعة الإجراءات القانونية.

تضمنت الأرصدة المدينة المتنوعة ما يلى :

- نحو ٤,٣١١ مليون جنيه بأسم /خالد صفوت عبد الحميد ، و محمد عبد المحسن الضوى أمناء مستودع بالشركة بمطقة جرجا . تمثل قيمة الباقى من الغرامة الموقعة عليهم من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة استيلائهم على كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التى تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بلحقيتها فى رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة .

يتعين موافاتنا بجميع الاجراءات القانونية التى اتخذت حيال ما سبق وكذا كيفية استيداء تلك المبالغ من المذكورين واتخاذ كافة السبل الرقابية لمنع تكرار ذلك .

- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣) والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم

خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجنايه رقم ١٣٩٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و مكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧.

- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة متوقفة مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات.

تضمنت الأرصدة المدينة الاخرى بحسابات شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة ما يلي .

- نحو ٦٧٥,٧ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة / صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٠٩ وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بالزام المذكور بالتعويض بمليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم وقيد برقم ١٠٨ تعويضات مستأنف الجيزة وتم قبول الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ بتاريخ قيد في ٢٠١٨/١١/١٧ ولم تحدد جلسة حتى تاريخه.

نكرر التوصية بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية وإجراء التسويات في ضوء ذلك.

- نحو ١١٦٢٢ جنيه باسم / وائل عبد العزيز (سائق) قامت الشركة برفع دعوى برقم/١٤١٦٦ لسنة ٢٠١٧ جنح الساحل وتم الحكم فيها غيابي بجلسة ٢٠١٧/١١/٦ بالحبس ثلاث سنوات، وكفالة ثلاثة آلاف جنيه ولم يتم التنفيذ حتى تاريخه.

نكرر التوصية بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية للحفاظ على حقوق الشركة لدى السائق ، ومتابعة التنفيذ والإفادة

- تضمن حساب تأمينات لدى الغير في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٣,٧٧٦ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا ، و لم نواف ببعض الشهادات من الجهات والهيئات برصيد التأمينات لديها ومنها (شركة مصر للبترول ، الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، هيئة الامداد والتموين .....) , نحو ٧٩,٤ ألف جنيه بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات قيمة تأمينات لدى (شركة الكهرباء، القصر العينى الفرنساوى، مستشفى الشيخ زايد، مستشفى الحكمة).

يتعين متابعة الشركة للحصول على هذه الشهادات للتحقق من صحة تلك الارصدة

- وجود بعض الحسابات لدى البنوك ٩٨٨,١ بنحو الف جنيه ليس عليها حركة وبدون عائد على أرصدة بعضها (بنك الاسكندرية فروع اسيوط ، المنيا ، بنى مزار ، ملوى ، و بنك الكويت الوطنى سوهاج .....) تحملت الشركة عنها مصروفات بنكية بلغت ٥٩٨٢ جنيه خلال الفترة .

يتعين إعادة النظر فى السياسة النقدية للشركة بصفة دورية والعرض على مجلس الإدارة , والبحث عن فرص استثمارية جديدة للاستفادة من السيولة النقدية للشركة بما يعود بالنفع على نتائج أعمالها .

- بلغ رصيد الاحتياطيات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بشركة مطاحن مصر العليا نحو ٣٢٦,٥ مليون جنيه بنسبة ٤٦٦,٤% من راس المال المدفوع لبالغ ٧٠ مليون جنيه علما بان راس المال المصرح به ٢٠٠مليون جنيه وذلك بخلاف صافى ربح العام لبالغ نحو ١٣١,٤٤٠مليون جنيه .

يتعين دارسة ما سبق فى ضوء أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته مادة (٤٠) وكذا المادة رقم (٩١) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

- ظهر حساب حقوق الأقلية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٥١ مليون جنيه دون ان تتضمن نصيبهم فى ر بح شركة وادى الملوك حيث تم ادراجها بالكامل ضمن بند أرباح الفترة للشركة الأم . وذلك بالمخالفة لما يقضى معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) بشأن القوائم المالية المجمعة , فقرة رقم (٢٢) والفقرة رقم "أ ت ٩٤ " من ملحق المعيار.

يتعين الإلتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن.

- بلغ رصيد التزامات ضريبية مؤجلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٧,٦٢٧ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا و قد تبين بشأنها ما يلى:
  - عدم استيفاء بيانات الدفتر التحليلى للإهلاك الضريبي لكل بند من بنود الاصول والتي يمكن من خلالها متابعة حركة الاضافات و الاستبعادات التي تمت علي كل بند حتي يمكن حساب الإهلاك الضريبي بدقة خاصة الاهلاك الضريبي الخاص بالمباني والانشاءات والذي يهلك بنظام القسط الثابت علي مدار عشرين سنه حيث اشترط المشرع في تطبيق أحكام المواد أرقام ٢٥، ٢٦، ٢٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بضرائب الدخل أن يكون لدي الممول دفاتر وحسابات منتظمة .
  - ترتب على ذلك عدم صحة حساب الفروق الضريبية المؤقتة التى تتخذ أساسا لحساب الاصول/ الالتزامات الضريبية المؤجلة الخاصة بالأصول الثابتة – مباني و انشاءات حيث أن الشركة تقوم باحتسابها عن طريق الفرق بين الإهلاك الضريبي و الإهلاك المحاسبي بالخطأ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل فقرة (٧) و التي عرفت الأساس الضريبي لأصل (هو القيمة التي سوف تخصم للأغراض الضريبية (أي لتحديد الأرباح الضريبية المستقبلية) مقابل المزايا الاقتصادية الخاضعة للضريبة التي ستتدفق أو ترد للمنشأة استرداداً للقيمة الدفترية للأصل.

يتعين إعادة دراسة ما سبق وإجراء التصويب اللازم , لما له من أثر علي حساب كل من الإهلاك الضريبي والضريبة المؤجلة ، وكذا الضريبة المحسوبة وتأثيرها علي نتائج الأعمال.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها لشركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٩,٢٠٩ مليون جنيه لمقابلة فروق ضريبية بنحو ٢١٧,١مليون جنيه لذا نرى عدم كفايته ويبن تلك الفروق ما يلى:
  - نحو ٢٠٩,١ مليون جنيه تمثل فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠/٢٠٢١ جارى فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية والمتخصصه، ولجان الطعن ،والتى لم تحسم بعد.
  - نحو ١٣,٦ مليون جنيه قيمة مطالبات ضريبة كسب العمل عن الأعوام من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٩ , منها نحو ٨,٠١ مليون جنيه مقابل تأخير.
  - لم يتم فحص ضريبة القيمة المضافة عن عامى ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، و ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

يتعين اعادة دراسة المخصص و تدعيمه فى ضوء ما سبق الاشارة اليه.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها لشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣ مليون جنيه (بعد تدعيمه بنحو ١,٧ مليون جنيه) مكون لمواجهة التزامات محتملة بنحو نحو ١١٢,٨ مليون جنيه لذا نرى عدم كفايته , وذلك كما يلى :
  - بلغ اجمالى المطالبات وفقا لنموذج ١٩ حتى عام ٢٠٠٤ نحو ١٠٤,٥٠٨ مليون جنيه فى حين ان الشركة اقرت فى إقراراتها المقدمة عن تلك الاعوام (من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤) عن خسائر ضريبية بلغت نحو ١٥,١٧٦ مليون جنيه و قد طعنت الشركة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ و صدر قرار لجنة فض المنازعات بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٥/١١/٨ بإعادة الفحص و جارى إعادة الفحص .
  - تم الربط الضريبي وفقا لنموذج ١٩ ضريبة دخل للأعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١١/٢٠١٢ بمبلغ ٢٧,٦٠٩ مليون جنيه تم عمل اعادة فحص فى ٢٠٢٢/١/٣١ واسفر عن ربط بمبلغ ٥,٤ مليون جنيه وبلغ المسدد منها من واقع الا قرار ات نحو ٢,٣٤٩ مليون جنيه بفرق نحو ٣,٠٤ مليون جنيه و تم الطعن عليها.
  - تم الربط الضريبي وفقا لنماذج ١٩ ضريبة دخل للأعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧ بقيمة نحو ٩٢,٤٤١ مليون جنيه تم عمل اعادة فحص فى ٢٠٢٢/١/٣١ واسفر عن ربط بمبلغ ٢٣,١ مليون جنيه فى

حين بلغت الضريبة وفقا لإقرارات الشركة عن نفس الاعوام نحو ١٧,٧٥٨ مليون جنيه بفرق بلغ نحو ٥,٣٤ مليون جنيه و تم الطعن عليها.

- لم يتم فحص الأعوام من ٢٠١٨/٢٠١٧حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- فيما يخص ضريبة القيمة المضافة تم الفحص و الربط و السداد حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ و ولم يتم فحص عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، و٢٠٢١/٢٠٢٠ .
- فيما يخص ضريبة الدمغة تمت محاسبة الشركة و الربط حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ و جارى فحص الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين إعادة دراسة المخصص فى ضوء ما سبق الاشارة اليه لمقابلة التزامات الشركة فى ضوء المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب و ما قد تسفر عنه لجان الطعن.

- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات بشركة مطاحن مصر العليا ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعوي المقامة من شركة وادي كوم أمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض مطحن كوم أمبو بأسوان او سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه لازالت متداولة.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية وإعادة النظر في تلك المخصصات بما يتوافق مع الالتزامات المحتملة.

تضمنت حسابات الموردين شركة مطاحن مصر العليا مايلى:

- تحفظت الشركة فى محضر المطابقة التى تمت بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٣ عن مايلى :
  - احقية الشركة فى رد قيمة مخالفات بنحو ٩٧٨,٩ الف جنيه لحين البت فى التظلمات المقدمة من الشركة فى هذا الشأن .
  - رد مبلغ الغرامة نحو ٤,٣٢٣ مليون جنيه الخاصة بالسيدين/خالد عبد الحميد ، و محمد الضوى وذلك لعدم مسئولية الشركة عن تلك الغرامة .

يتعين متابعة ما سبق مع الهيئة العامة للسلع التموينية والافادة .

- نحو ١٧٩,٦ ألف جنيه (مدين) قيمة مستحق للشركة طرف شركة الحديد والصلب المصرية لتوريد ألواح صاج وزوايا وتبين انه تم إغلاق شركة الحديد والصلب نهائيا وفقا لمذكرة القطاع التجاري بتاريخ ٢٠٢١/٨/١ دون توريد مشمول أمر التوريد.

يتعين بحث ما سبق مع ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق الشركة.

- تضمنت حسابات الموردين (مدين) بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة نحو ٤٨٢,٣ الف جنيه (تكنو سيرفيس ، تكنو جروب ، الشامى للتجارة والتوريدات) تمثل قيمة ما قامت الشركة بسدادها لهم تحت حساب التوريدات يرجع تاريخ اغلبها الى ديسمبر ٢٠٢١ الا انه حتى تاريخه لم يقوموا بالتوريد .

يتعين اجراء التسوية اللازمة فى ضوء ما سبق .

- بلغ رصيد ضرائب تتحملها الوحدة نحو ١٠,٣٢١ مليون جنيه يمثل قيمة المعلى لحساب مصلحة الضرائب عن الضرائب العقارية المستحقة على وحدات وأراضى الشركة منذ بداية تطبيق (القانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٣ والقرار بقانون رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٣) بالرغم من صدور أحكام لصالح الشركة الدعاوى أرقام (٧٧١ لسنة ٦ ق أدارى . ٤٥٢٣ ل٦ ق، ١٢٤٥ ل ٥ ق، ٤٥٢٤ ل ٦) لوحدات مطحن (مجمع أولاد نصير.

، البلينا ، شونة طهطا (١) ، ٢ ب قطاع سوهاج) بتخفيض الربط السنوي لتلك الوحدات من ١,٩٣١ مليون جنيه الى ٢٦٤ ألف جنيه .

ويتصل بذلك:-

- تم تحميل مصروفات الفترة بنحو ٣,١٥٠ مليون جنيه بقيمة الضرائب العقارية المستحقة على وحدات الشركة تقديريا بنسبة ٥٠ % من الربط السنوي عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ , وبنسبة ٥٠% مضافاً الى ٤٥% زيادة عن الربط عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.
- بالرغم من صدور الصيغة التنفيذية للإحكام التي لم يتم الطعن عليها والذي خلص إلى براءة ذمة الشركة فيما زاد عن الربط الصادر بعد قرار التعديل إلا انه حتى تاريخه لم يتم تسوية وتنفيذ ما ورد بالإحكام الصادرة لصالح الشركة.
- عدم ورود اى مطالبات للشركة من مصلحة الضريبة العقارية فيما يخص الوحدات التى صدر بها احكم لصالح الشركة.

يتعين بحث ما سبق والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ ما ورد بالإحكام و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك على الحسابات ذات الصلة .

- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة نحو ٦٣٤,٤ مليون جنيه قيمة ضرائب خصم واضافة بلغ المسدد الفعلى منها فى ٢٠٢٢/٨/١ نحو ٥٣٤,٩ الف جنيه بفرق نحو ٩٩,٥ الف جنيه.

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك.

- تم تغلية حساب مصروفات مستحقة السداد (الاجور المستحقة) بنحو ٢٠ مليون قيمة مكافأة الإرباح دون العرض على الجمعية العامة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

يتعين العرض على الجمعية العامة لإعمال شأنها.

تضمنت الأرصدة الدائنة الاخرى ما يلى :

- نحو ٢,٤٣٤ مليون جنيه تمثل قيمة المساهمة التكافلية (تأمين صحى) عن شهر يونيو ٢٠٢٢ لم يتم سدادها حتى تاريخه .

يتعين سداد تلك المبالغ تجنبا لتوقيع غرامات .

- نحو ٢٨٩ الف باسم حساب /الشركة القابضة للصناعات الغذائية قيمة ما تم تغليته لحساب صندوق موازنة الأسعار خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ لم يتم اجراء مطابقات على الحساب على أرصدة ٢٠٢٢/٦/٣٠.

يتعين ضرورة اجراء المطابقة على الرصيد مع الشركة واجراء ما يلزم من تسويات .

- نحو ٥٨ ألف جنيه قيمة ضرائب عقارية ، واستهلاك كهرباء وايجارات محصلة من شركات المحمول عن تأجير بعض الاسطح بوحدات الشركة المختلفة .

يتعين بحث هذه المبالغ وإجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة.

- نحو ١١,٧ ألف جنيه عبارة عن مبالغ مضافة بكشوف الحساب الواردة من البنوك (بنك مصر ، البنك الأهلي المصرى ، بنك الاستثمار القومي) يرجع بعضها الى عام ٢٠٠٧ ولا تخص الشركة .

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.

- نحو ٧٨٠,٤ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ .

يتعين قيد هذه المبالغ بالحسابات الشخصية المختصة، وإعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

- بلغ صافى الارباح المجمعة (قبل الضريبة) نحو ١٩٦,٦٤٨ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ١٦,٠٩١ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق والبالغة نحو ١٨٠,٥٥٧ مليون جنيه وقد ساهمت الإيرادات العرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٦٣,٣١٢ مليون جنيه وبنسبة ٣٢,٢ % من الربح المحقق قبل الضريبة وقد تبين ما يلى :

شركة مطاحن مصر العليا

- تم طحن كمية ١٠١٦٣٣٦ طن قمح خلا ل العام (جميع الاغراض) بانخفاض قدره ٢٩٧١٢ طن عن الفترة المماثلة من العام السابق والبالغة نحو ١٠٤٦٠٤٨ طن بنسبة انخفاض ٢,٨٤% وما لذلك من اثر على نتائج اعمال الشركة .
- اسفرت نتائج اعمال نشاط المخابز عن خسارة بلغت نحو ٥,٦٣ مليون جنيه .
- التفاوت في نصيب طن القمح المطحون (منظومة ٢٠١٧) من التكلفة الاجمالية من مطحن لأخر حيث بلغت ٤٠١ جنيه/طن بمطحن احمس فى ادناها ، و ٥٥١ جنيه/طن بمطحن جرجا فى اعلاها.
- التفاوت في تكلفة تصنيع جوال الدقيق زنة ٥٠ كيلو جرام لإنتاج الخبز حيث بلغت نحو ١٧٤ جنيه /جوال بمخبز الغردقة فى ادناها ، و ٣٠٨ جنيه/للجوال بمخبز سوهاج فى اعلاها.
- ساهمت الإيرادات العرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٤٨,٣ مليون جنيه وبنسبة ٢٨,٢ % من الربح المحقق قبل الضريبة .

شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة

- ساهمت الإيرادات العرضية (الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٢,٩٥ مليون جنيه وبنسبة ١١,٧% من الربح المحقق قبل الضريبة .
- اسفر نشاط التشغيل للغير عن خسارة بلغت ٢,٥٦٣مليون جنيه .

يتعين بحث كل ما سبق دراسة أسباب التفاوت الشديد في تكلفة تصنيع الخبز, وأيضاً التفاوت في تكلفة طحن القمح من مطحن لآخر مع العمل علي إعادة هيكلة العمالة داخل القطاعات, مع ترشيد عناصر التكلفة وتنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة لمنتجات الشركة لتعظيم الربحية .

تضمنت حسابات المصروفات بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة ما يلى :

- نحو ٤,٥ مليون جنيه تمثل جزء من قيمة المكافأة السنوية للعاملين دون العرض على الجمعية العامة.

يتعين اجراء التصويب اللازم والعر ض على الجمعية العامة لاعمال شأنها.

- نحو ٢٣٤٥٠٠ جنيه قيمة استهلاك المياه عن الفترة من مارس ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٢ تم تعليتها تقديريا لوجود عيب فى العداد ورفضت الشركة سداد فاتورة شهر مارس بمبلغ ١١٧٢٥٠ جنيه علما بان الاستهلاك السابق تراوح من مبلغ ٧٥٢١ ج الى ١٤٧٦٤ جنيه شهريا .

يتعين موافاتنا بما تم فى هذا الشأن واجراء التصويب اللازم فى ضوء

الرأي المتحفظ:

فيما عدا تأثير ما جاء بعالية في الفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع لشركة مطاحن مصر العليا في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ و عن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مما لا يعد تحفظا نشير الى :

- تضمن حساب تعويضات وغرامات (مدين) نحو ٣,٣١٥ مليون جنيه تتمثل في :

- نحو ٢,٣٣٥مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً علي كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات .
- نحو ٩٨٠ ألف جنيه غرامات على مطاحن الشركة (الأقصر , أسنا , سيتى) نتيجة زيادة نسبة العينات المخالفة والمسحوبة بمعرفة التموين طبقا لما ظهر بالمطابقات التى تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن الأرصدة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

يتعين الالتزام بأحكام قانون المرور منعاً لتوقيع تلك الغرامات وحفاظاً علي كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق وتقليل الحوادث واتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل علي الحد من تلك الغرامات تعظيماً للإيرادات، وكذلك الالتزام بالقرارات التموينية الخاصة بنسب الخلط، والعقد المبرم مع وزارة التموين منعا لتعرض الشركة لغرامات تموينية .

- مخالفة بعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية حيث لم يتم الافصاح عن تاريخ وسلطة اعتماد الميزانية من مجلس الادارة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) فقرة (١٧) على المنشأة ان تفصح عن تاريخ اصدار القوائم المالية والسلطة المختصة التي قامت باعتمادها.
- صدر قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ ولم تقم الشركة بالإفصاح عن اثار تطبيق تلك التعديلات طبقاً لمتطلبات الفقرتان(٣٠،٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء .

يتعين الالتزام بقرار وزيرة الاستثمار والافصاح عن متطلبات المعايير المشار إليها .

- أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها بشركة مطاحن مصر العليا عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ عن وجود بعض أوجه القصور فى أعمال ومتطلبات السلامة والصحة المهنية بمطاحن القطاع بيانها كالتالي : -
- عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة التكاليف البيئية، وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وجارية مباشرة و غير مباشرة.
- عدم وجود ستائر معدنية ومراوح شفط للأتربة على نقر مطاحن الشركة لمنع تصاعد الأتربة حال تفريغ الأقماح على النقرة ، وخاصة فى ظل وجود بعض المطاحن داخل الكتلة السكنية مما قد يعرض الشركة لمخالفات بيئة نتيجة لذلك ، فضلاً عن ضيق نقرة بعض المطاحن وعدم استيعابها لكمية الأقماح المفرغة عليها .
- عدم التزام العاملين بمطاحن الشركة بارتداء الكمامات الواقية ضد الاتربة وسماعات أذن وكذلك عدم ارتداء الملابس المخصصة اثناء العمل .
- يتم تصريف غسيل الأقماح ببعض المطاحن فى الترع او بيارات وليس على شبكة الصرف الصحي.
- انتهاء ترخيص عمل بعض المطاحن وعدم اصدار الرخصة الالكترونية لها الأمر الذى قد يعرض الشركة لغرامات العمل بدون ترخيص ومخالفة القانون

يتعين دراسة ما سبق و العمل على تلافى اوجه القصور سالفة الذكر منعا لتعرض الشركة لمخالفات السلامة البيئية والمهنية .

- وجود بعض أوجه القصور التي شابت أعمال الرقابة الداخلية بشركة مطاحن مصر العليا والتي وردت تفصيلا بتقاريرنا الدورية خلال العام ما زالت قائمة نذكر اهمها فيما يلى :
  - تجاوز المعدل الإجمالي لتصافى المطاحن السنوية الفعلية المعدلات المعيارية والمحددة بواقع ١٥٣,٥ك/أردب والتى تراوحت من ١٥٦,٥٥٨ ك/أ ردب بمطحن دندرة الى ١٦٠,٢٦٣ ك/اردب بمطحن اسنا
  - لم يتم التأمين على النقليات من الاقماح والدقيق والنخالة بالطريق من و الى الشركة في حالة وقوع حادث أو السرقة .
  - تكرار وجود عجوزات وقود على بعض سائقي سيارات النقل والناتجة عن صرف كميات من السولار تفوق الاستهلاك طبقاً للمعدلات المعيارية لكل سيارة .
  - عدم استيفاء بعض البيانات المطلوبة بأوامر تشغيل السيارات من حيث (ساعة بدء المأمورية ، رقم العداد عند البداية ، رقم العداد عند انتهاء المأمورية ، ساعة انتهاء المأمورية).
  - عدم استكمال سجل العمرات بقطاع الحركة والنقل من حيث تدوين المسافة المقطوعة بين العمرة الحالية والسابقة ، وتكاليف كل عمرة، وبيانات العمرات السابقة لبعض السيارات.
  - تعطل عدادات الكيلو متر لمعظم السيارات , الأمر الذي يضعف الرقابة علي استهلاك الوقود والإطارات
  - عدم وجود خطة للصيانة الدورية والإعمال المطلوبة بالورش وعدم اعداد مقايسات مبدئية للأعمال المطلوبة والاكتفاء بإعداد مقايسات طبقاً للمنصرف أو المنفذ الفعلي بعد اتمام الاعمال المطلوبة . الامر الذى يصعب معه قياس مدى وجود انحرافات بين المقايسة المبدئية للأعمال والمقايسات النهائية.
  - عدم وجود معدلات عمل معيارية لتحديد الوقت الواجب لأنهاء وانجاز الأعمال المطلوبة حتي يتم الوقوف على الانحرافات والتجاوزات في الوقت ومحاسبة المتسبب في ذلك .

  يتعين بحث كل ما سبق وتلافي أوجه القصور المشار إليها لإحكام الرقابة الداخلية على تلك العجوزات .

- تضمنت التقارير الدورية المبلغة لشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بعض الملاحظات نوصي بتلافيها ومنها ما يلى :
  - بضرورة تطوير نظم الرقابة الداخلية على مستوي جميع الأنشطة والعهد المالية والمخزنية والمشتريات والمبيعات بما يحقق كفاءة الأداء
  - عدم التزام الشركة بنسب الاستخراج النمطية للدقيق استخراج ٧٢% الخاص بها حيث بلغت ٧٦,٢% للدقيق خاصة ولن العميل / مصنع مكرونة كوين قام بخصم مبلغ ٤٣٢٢٧ جنيه من مستحقات الشركة خلال الفترة قيمة غرامة مخالفة مواصفات و تحليل عينات وفروق اوزان نتيجة ارتفاع نسبة الرطوبة بالدقيق المنتج عن المواصفات القياسية .

  يتعين الالتزام بنسب الاستخراج النمطية للدقيق حفاظاً علي جودة منتجات الشركة والمواصفات المطلوبة حتي لا تتعرض الشركة لأي غرامات نتيجة ذلك .

- تمسك شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة نظام تكاليف لا يفى بالغرض منه حيث تمسك الشركة نظام تكاليف يفي بغرض تقييم مخزون الإنتاج التام فقط دون باقي الأنشطة ويتضح ذلك مما يلي:
  - ماز الت الشركة لم تقم باظهار التكاليف البيئية وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وجارية
  - لم نتمكن من تحديد ما يقابل بعض ايرادات الخدمات المباعة - تخزين للغير البالغ قيمتها نحو ٢,٤ مليون جنيه من تكاليف حتي يمكن الحكم على إقتصاديتها

  يتعين تطوير نظام التكاليف حتي يمكن الحكم من خلاله علي أنشطة الشركة وتصبح أداة فعالة بقياس التكاليف وقياس الإنحرافات ومساعدة إدارة الشركة

علي إتخاذ القرارات المناسبة، والإلتزام بما قررته الجمعية العامة للشركة فى هذا الشأن .

تقرير عن المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركتين حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات , كما تطبق الشركة نظام تكاليف نوصي بتطويره بما يسمح بالرقابة الفعالة على كافة أعمال الشركة ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية .
- البيانات المالية الواردة بتقريرى مجلسى إدارة الشركتين المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفتر الشركة وذلك في الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريراً في: ٢٠٢٢/٩/٢٦

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ احمد فاروق عبد الحليم)

يعتمد,,,

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
(محاسب/ سناء مصطفى جاد الرب)